بالأمر اللغوي وبيان المراد بالأمر الثاني ما صدقه اي افراده وبالأول
مفهومه قوله فهم اي من اللفظ اي من صيغته فلا يرد المضارع
المقرون بلام الأمر لان دلالته من اللام لا من الصيغة ويدخل في كلامه
ما استعمل من صيغ الأمر في غير الأمر مجازا كالاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والتهديد نحو اعملوا ما شئتم لان استعمال اللفظ في
معنى مجازي لا يمنع فهم المعنى الحقيقي منه فتامل قوله اي سيزاد
بهذا الى ان مذهب في كلام المصنف فعل امر من ماز يميز من باب باع بمعنى
افصله عن غيره قوله والأمر الخ الأمر مبتدا خبره هو اسم وجواب الشرط
محذوف دل عليه الخبر وغلط من قال ان قوله هو اسم جواب الشرط و
حذفت منه الفاء اذ القاعدة انه متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا
بعد ما فان لم يقترن بعدها بالفاء ولم يكن صالحا لان تباشره الأداة
كان خبرا وجواب الشرط محذوف وان اقترنت بالفاء او كان صالحا لان
تباشره الأداة جعل جواب الشرط وكان الخبر محذوفا ثم ان في الكلام حذف
مضاف تقديره ومفهم الأمر فالمراد الأمر اللغوي وهو الطلب وانما احتيج
اليه هذا لدفع التناقي بين قوله والأمر وقوله بعد وهو اسم ولا يرد على
لام الأمر فانها دالة على الطلب وضعا لكنها مفتقرة اليها تدخل عليه
والكلام انما هو فيما دل على ذلك استقلالا قوله محل اي حلول فهو مصدر
او كان حلول فهو اسم مكان فقيه على الأول متعلق به وعلى الثاني
بمحذوف اي حاصل فيه لان اسماء المكان لا تعمل قوله نحو بالرفع خبر
محذوف تقديره وذلك نحو وبالنصب مفعول لفعل محذوف اي اعني
او ائت الخ قوله صه بسكون الهاء وكان الأولى ان يمثل بنحو تراك ودراك
لان اسمية ما ذكر معلومة مما تقدم لانهما يقبلان التنوين قوله
وجيء بمعناه اقبل ويتعدى بعلى او قدم ويتعدى بنفسه او
عجل ويتعدى بالباء ومنه اذا ذكر الصالحون فجيء بعمر واللام في
جيء يحتمل ان تكون ساكنة في كلام الناظم وان تكون مفتوحة

منونة

منونة وبلا تنوين كما افاده الغزي والاحتمال الثاني بعيد
لما فيه من الوقف على المنصوب المنونة بصورة المرفوع والمجرور واعلم
انه كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل امر عند انتفاء قبول
التنوين ينتفي كونه الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند
انتفاء قبول لم كاوه بمعنى اتوجع وآف بمعنى اتضجر وينتفي كونه
الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء
لغير عارض كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه ايضا
اسماء افعال قال ابن غازي ولوشاء المقرئ بالثلاثة لقال
وما يكن منها الذي غير محل قاسم كهيهات ووي وحيهل فان انتفى
قبول العمل التاء للعارض كما في افعل في التعجب وما عدي وما خلا وحاشا
في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية مع انها لا تقبل التاء
لكن عدم قبول التاء عارض نشا من استعمالها في التعجب والاستثناء
والمدح بخلاف اسماء الأفعال فانها غير قابلة التاء لذاتها قوله وان
كانت صه بمعنى اسكت الخ جرى على الصحيح من ان مدلول اسم الفعل هو
الفعل كما سياتي بيانه والله تعالى اعلم واحكم

المعرب والمبني

قال بعضهم اي من الاسم وفيه نظر لانه تكلم في هذا الباب ايضا على
المعرب والمبني من الأفعال الا ان يقال انه ذكرهما هنا استطرادي و
المعرب مشتقان من الأعراب والبناء والاعراب يعان في اللغة منها
الابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ففيه مذهبان احدهما
انه لفظي واختاره الناظم وعرفه في التسهيل بانه ما جيء به لبيان
مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي
واختاره كثيرون وعرفوه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة
يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح عرفه في التسهيل بانه ما جيء به لا لبيان
مقتضى العامل من شبه الأعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)